

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح



هذا الغيث الدرار للامام المهدي

الهمي البرضا قد روي
وورضتهم ليدفع عنهم واولها
فوق السعيلين علاه امام السعيلين
سنة واصل السعيلين على السعيلين

الهمي
البرضا

الهمي
البرضا
الهمي
البرضا

فانه فان كان بكر واحد من غير تفصيله جاز ذلك قاله وضرب يد ويكون له
 كما انه وبه لان الزوجه ليست صحتها وان كان له مكنه اخذها الا بقيد كان
 ذلك كبيع الابن وقيد كذا بغير مضران الطائر اذا انفرد كان بيعه كبيع الابن
 وقيد ان ضرب يد في ارضا لها اربع اركان بيعها لا يصح فتكون خلافيه فان ابيته
 ان ارضه في مافلا ارضه ارضه من ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 جاز بيعها بغير يده او غيره على ما في المصنفه المذهب فان لا يجوز بيعه الا عن خاله
 او غيره ولا يبدوه المالك وهو موصوفه بفسق على ما سياتي في باب ان شاء الله
 وسبب اختلاف في الوقف ونحوه واما الطير في الهواء والمذاهب نه لا يصح بيعه
 حتى يقع ويمكن اخذه من غير نصبه وقدم باله كونه في الهواء والمذاهب نه لا يصح بيعه
 قاله في خواص الافاوه التسليم بكنه في السبل في الهواء والمذاهب نه لا يصح بيعه

بيع من ينفذ في

خضوعه والاكل قبل العلم وحكمه في الفاعل له الحق في بيعه وقيل في
 انشاء طه نظر لانه يعمل هل ذلك شرط لصحة البيع حتى يكون في الكواره
 الا كغيره لا يكفي ويكون ذلك الزوجه وهي مستويه فلا فاعله وان كانت مختلفه
 فلا كثر لا يعنى والذي يظهر في خبر انه لا بد من مشاهديه الكل لصحة البيع
 او يد كتحصيله باله كقولها على ولا تخاله مشاهدا او باوى الهمده الكواره
 كذا في هذا عن الهادي وبه واما الزوجه فلا بد من بيعه جميعه ان اختلفت
 قلب في الاقرب لك ضرب يد لم يرد لمكونه معلومه ولا خيار الزوجه بل يتولد ان اختلفت
 المالك فهو يرضى بمكان التسليم وبداخل الفايه ولا خيار الزوجه بل يتولد ان اختلفت
 بغير البيعه في حق من الحقوق كحق الشفعة ونحوه من الزوايا ووضع الجرد ونحوه
 ذلك مما لم يملك فيه نسيان او الشفعة او ان يتعلق بالعين او كذا في البيع من
 لا يجرى والمصنفه فانه لا يصح بيعها هذا هو المذهب ان يبيع هذاه الزوجه والزوايا
 لا يصح وقاله في قبيل اذ ان من الذين قدرا معاومه وكان الذي في المصنفه
 اكثر من حازنها بعين العموم النهي لان المبيع محاط بالخطا فلا يغير الجرح
 انما الحق كالمسجل والشفقة ونحوها فلا نه من المضامين الا لا ينفقه بها
 المربعه بعينها وقد نفى ضلوا عنه بيع المضامين او ما اختلف والذين فالزوج
 المصنفه عن النبي صلى الله عليه عن بيع المضامين والملا في المضامين بل في بطون الجرح
 افاقا صلاب العور والاملا في ما في بطون المصنفه ايضا وهي الاحكام واحكامها